

من زيادته مع جعل موكدا الماخز حال والاصل اقتصر
على تعريف مطلق المصدر بأنه ما دل على الحدث ثم قال
بعد التقسيم الابع ونيكوليان نوع وعود وتأكيدي
فاحتاج في اخراج نحو العجيني من بك الى جعل الضمير في
بذكر حاجيا الى المصدر المنصوب مع انه لا يجزيه تنعا
اذ يرد عليه العجيني من بك المشد به وضربك ضربات
اوضرت اليم وقد احرزت عما ذلك كله بقولي موكدا
عاملا الماخز والتعريف المذكور شامل لاسم المصدر
غير العلم ولا يضر ذلك هنا فيراد بالمصدر المعرف ما
يشمل اسمه غير العلم والفرق بينهما ان ما دل على الحدث
ان خلا لفظا وتقدريا دون عوض من عوض ما في فعله
فاسم المصدر كاعتل غسلا ونوضا وضوا والا فالمصدر
كاغتلا غسلا ونوضا وضوا والا حتم انه بقولنا
لفظا وتقدريا عن قتال فانه مصدر قاتل مع خلوه من
الالف لكن لفظا لا تقدريا لانها مقدمه بعد الكسر وقد
ثبت مبدلة ياء فيقال قيتالا وبتولنا دون عوض
عن نحو عمدة فانه مصدر وعدم خلوه من الواو لكن
عوض عنها التاني في اخره وتعليم فانه مصدر علم مع خلوه
عن الضعيف لكن عوض عنه التاني اوله وانما لم ينسب
التعويض الى الياء لانها مساوية لالف الكرام ونحوه الياء
وقصد بها ترجيح لفظ المصدر على اللفظ الفعل التوايد
تحل ثلثه احرف دون حاجة الى تعويض وقيل بينهما
فرق في المعنى وهو ان المصدر دل على الحدث واسم المصدر
دل على المصدر فهو على هذا دل على الحدث بواسطة
اما اسم المصدر العلم كجماد للجمدة فغير مراد ههنا

147
ونتم المصدر بالمخ شامل لاسم اللفظ ومعزوب
لانه ان واخق لفظه عامله فهو لفظ كضرب ضربا و
اعتل غسلا وتبلى بتبلا وان خالف لفظه فهو معزوب
كعدت جلوسا وحقد القرضا ورجع القهقري
وعامله اما مصدره مثله بمن فان جهنم جزاؤكم جزاء موفرا
والمجني ايماناك تصديقا او ما اشتق منه من فعل ونحو
وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو والصفات صفا
وزعم بعض المصريين ان الفعل اصل للوصف والكوفيين
ان الفعل اصل لهما وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر
اصلان والصحيح الاول ونسب عن الانتصاب ما يدل عليه
من صفة المضافة اليه كسرت احسن السير واضمير كعبته
ظنه جالسا ونحو لا اعزبه احدا او اشار اليه ضربته
ذلك الضرب او كل او بعض مصافا اليه كضربته كل الضرب
او بعض الضرب او عمده كضربته مكر ضربات اولته المعهودة
له كضربته سوطا ولا يجوز عزبته ضربه لان الخشبة
لم تقدم كونها الة للضرب تامة اذ تقوا على ان يجوز لدليل
حذف عامل غير المؤكد كقولك لمن قال ما جلست بل جلوسا
طويلا ولمن قدم من سفر قد وما مباركا واما المؤكد فعند
ابن مالك انه لا يحذف عامله ورده ابنه بما رد عليه فيه
وقد نيام المصدر مقام ففعله فيمنع ذكره معه وهو
نوعان مالا فعل له نحو ويل يزيد ويحبه وماله فعل وهو
ما واقع في الطلب كسبيا ورمحا وقيام لا تعودا وانواعا
وقد جد قرناوك ووقع في الخبر كقولهم عند تذكر نعم
عملا وشكرا لا كفرا ويورد في غيره فني فيما اذا كان تفضيلا
لعاقبة ما قبله نحو شروا الوثاق فامثا بعد واما فداء

ديقم